### بالتعاون مع جامعة جون هوبكنز الأمريكية للدراسات الدولية

# جامعة قطر تنظم ندوة حول العيادة القانونية

د. حسان عكور

جانب من الحضور

الدوحة – الشرق

نظمت كلية القانون في جامعة قطر بالتعاون مع جامعة جون هوبكنز الأمريكية للدراسات الدولية المتقدمة، ندوة الطاولة المستديرة للعيادات القانونية، وذلك على مدار يومين، بمشاركة أكاديميين وخبراء قانونيين من قطر وخارجها، وكان على رأس الحضور، د. حسان عكور عميد كلية القانون في جامعة قطر، ود. محمد مطر أستاذ القانون الدولي والمدير التنفيذي لبرنامج الحماية بكلية جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة.

وشارك في الحضور وفد من كلية الحقوق في جامعة الكويت، والبعض من ممثلي المنظمات الأهلية والشرعية التي تعنى بحقوق الإنسان في قطر والكويت والمملكة العربية السعودية، وكان للمؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي قدر كبير من المشاركة الفعالة في المناقشات. وترتبط العيادة القانونية بنظام التدريبات العملية (الساعات المكتسبة) وفقاً لنظام الدراسة بكلية القانون، وهي مفتوحة لكل طلاب القانون من داخل وخارج قطر.

وفي كلمته رحب د. حسان عكور بالحاضرين، متمنيا لهم النجاح، وقال أيضا: نجتمع في هذه الندوة لنتحاور ونتبادل الخبرات، حول موضوعات هامة في سياق تطوير التعليم القانوني في الدول العربية.

وأضاف د.عكور: وفي هذه المناسبة، يقدم طلاب من كلية القانون في جامعة قطر وطلاب من كلية الحقوق في جامعة الكويت عروضا لتجربتهم في العيادة القانونية في سبيل تطوير مشروع قانون يعالج حقوق العاملات في المنازل، كما يستمع الطلاب الى نقاشات حول هذا المشروع من قبل منظمات مختصة في هذا الموضوع في دولة قطر ودول أخرى.

ومن جانبه قال د. محمد مطر: "أقمنا هذا الاجتماع بهدف طرح إشكاليات موجودة في المجتمع العربي، تستحق وضع قوانين إرشادية لها في الميثاق العربي، كمشكلة عاملات المنازل، لا سيما أننا نعاني من قلة الإحصائيات وغياب المعلومات باستثناء دولتي قطر والكويت، وبالنسبة للإحصائيات العربية وجدنا إحصائية أخيرة تتناول الاتجار بالبشر، حيث تم إحصاء 600 ألف حالة اتجار بالبشر في الوطن العربي".

وبدورها قالت السيدة آمال علي ابراهيم – مستشار قانوني في المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي: "قمنا بالتنسيق مع الدكتور محمد مطر لتنظيم هذه الندوة بهدف مناقشة بعض المسائل الخاصة بالعيادات القانونية التي تتناول القضايا المتعلقة بمجتمع دول مجلس التعاون الخليجي". وأشارت آمال علي إلى أن "هذا الاجتماع يعتبر تكملة لمجموعة من الفعاليات السابقة المقامة في قطر والكويت، والهدف الأساسي منها هو تغذية المواد الخاصة بالعيادات القانونية ومساعدة ضحايا العنف بجميع أشكاله، وتقديم المقترحات المثلى لصياغة قانون حماية العاملات في المنازل".

د. محمد مطر

جانب من الحضور